



الجمهورية العربية
الوزراء رئيس مجلس

قرار رئيس مجلس الوزراء
٢٠١٥ رقم ٣٠٠٥ لسنة

إنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى قانون البيانات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،
 وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة وتنديلاته ،
 وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن المواريثة العامة للدولة ،
 وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ،
 وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ،
 وعلى القانون في شأن البيئة الصادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ،
 وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٥ ،
 وعلى الأداة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨
 لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته ،
 وعلى توصيات اللجنة الوزارية المشكّلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٣ لسنة
 ١٤٠، لاقتراح النظام المؤسسي للإدارة المتكاملة للمخلفات ،

وعلى ما عرضه وزير البيئة ،
 وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرار
(المادة الأولى)

ينشأ جهاز خدمي مستقل يسمى (جهاز تنظيم إدارة المخلفات) وتكون له الشخصية
الاعتبارية العامة ، وهو رئيسه الرئيسي مدينة القاهرة ، ويبيّن وثيقو البيئة ، وللجهاز أن ينشئ فروعًا
له بالمحافظات .

(المادة الثانية)

يهدف الجهاز إلى تنظيم وتنمية وبراقية كافية العمليات المتعلقة بإدارة المخلفات
على المستوى المركزي والمحلّي بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة يبيّن للمخلفات



جمهورية مصر العربية
رئاسة الوزراء

- ٢ -

بأنواعها كما يهدف إلى دعم العلاقات بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية في مجال المخلفات والتوصية باتخاذ الإجراءات القانونية الازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمخلفات ، وجدب وتشجيع الاستثمارات في مجال أنشطة جمع ونقل ومعالجة المخلفات والتخلص الآمن منها .

(المادة الثالثة)

يباشر الجهاز جميع الاختصاصات الازمة لتحقيق أهدافه من خلال وضع الخطط وبرامج العمل وقواعد وأساليب الإدارة التي تمكنه من إدارة المهام المنوط بها ومنها على الأخص ما يلي :

١. تنظيم وتحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين في منظومة إدارة المخلفات وفقاً لأحكام القوانين والقرارات واللوائح السارية في هذا الصدد .
٢. التعاون مع الوزارات والمحافظات والجهات المعنية في إعداد السياسات والمخططات الإستراتيجية لإدارة الأنواع المختلفة للمخلفات وذلك على المستوى الوطني .
٣. إعداد مقترن تطوير وتحديث التشريعات والقوانين واللوائح والمعايير والقواعد الفنية التي تنظم أسلوب الإدارة المتكاملة للمخلفات .
٤. إتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع المخلفات .
٥. تقديم خدمات الاستشارات الفنية والتوصيات للسلطات المختصة وكذلك الفاعلين في منظومة إدارة المخلفات .
٦. إصدار الأدلة الإرشادية الازمة لتنفيذ المخططات الإستراتيجية على مستوى المحافظات .
٧. إعداد الضوابط والمعايير والنماذج الإرشادية لكافة مراحل التعاقد وتقييم العطاءات لخدمات إدارة المخلفات وتقديم الدعم الفني اللازم على المستوى المركزي والمحلبي .
٨. إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد ومتابعة وتقدير الأعمال بإدارة المخلفات .





٩. تشكيل لجنة لفحص شكاوى مقدمي الخدمات والجهات المتعاقدة معها واقتراح الحلول لحل الشكاوى.
١٠. إعداد خطة لتدريب وبناء قدرات الفاعلين في منظومة إدارة المخالفات.
١١. تقديم الدعم الفني لبرامج رفع الوعي العام والالتزام المجتمعي.
١٢. اقتراح الآليات الاقتصادية والمالية الازمة لتحقيق أهداف الإدارة بالتعاون مع الجهات المعنية.
١٣. إعداد الدراسات الفنية واقتراح آليات تحديد رسوم تدريفة خدمات الإدارة للمخالفات.
١٤. خلق الفرص الاستشارية في مجال إدارة المخالفات.
١٥. إعداد دراسات للمشروعات والمبادرات الرائدة والتجربية لتطوير منظومة إدارة المخالفات وتوفير التمويل لها.
١٦. تشجيع إجراءات البحث والدراسات التطبيقية والمبادرات الفردية والمؤسسية التي تساهم في تحسين وتطوير الأداء بإدارة المخالفات والتعاون مع الجهات الخارجية في تحقيق ذلك في كافة مجالات وخطوطات إدارة المخالفات.
١٧. اعتماد التكنولوجيا الخاصة بعمليات معالجة وتدوير المخالفات بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية.
١٨. تقديم الدعم الفني وإعداد الاشتراطات العامة والقواعد والإجراءات الأزامية للحصول على تراخيص بمزاولة الأنشطة المتعلقة بإدارة المخالفات بما يخل بحكم القانون.
١٩. متابعة ورقابة الجهات المروخص لها فيما تبادره من أنشطة إدارة المخالفات لتنقيب أدائها بصفة دورية.
٢٠. اقتراح مشروعات القوانين والقرارات الالزامية للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمخالفات، وكذلك التنسيق مع الجهات الدولية المانحة فيما يتعلق بمشروعات المخالفات بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية.



جمهوريه مصر العربيه

(جذب) (الربيع)

يحل جهاز تنظيم إدارة المحاولات محل جهاز تشuron البيئة او الجهة المختصة في طبيفي أحكام المواد ٢٥، ٢٦، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٣٩، ٣٨، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧ من الائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩٥ المشار إليه.

(二)

يتوبي اداره الجهاز مجلس اداره يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بتوسيع وزر

- الرئيس التنفيذي للجهاز ونوابه رئيس مجلس الإدارة.
 - ممثلين عن كل من الوزارات والجهات الآتية (التنمية المحلية، الزراعة واستصلاح الأراضي، التجارة والصناعة، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية: الصحة والسكان، الدفع، الداخلية، الدولة للإنتاج الحربي).
 - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة.
 - اثنين من الخبراء في مجال شئون المخلفات يختارهما وزير البيئة.
 - اثنين عن التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون المخلفات يختارهما وزير البيئة.
 - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.
 - وتصدر بتحديد مكافأة الأعضاء وبدل حضور الجلسات قرار من رئيس مجلس الوزراء.

ولا يجوز لأي عضو أن يشارك في المداولات أو التصويت في الشئون المعروضة على مجلس الإدارة في حالة وجود أية مصلحة شخصية فيها له أو لأحد أقاربه حتى المرحلة الثانية.



ويجوز دعوة ممثلي الوزارات والجهات الأخرى المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقائمات التي يشرفون عليها، كما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة لدى بحث مسائل معينة دون أن يكون لأي منهم صوت معدود في المداولات ويصرف المدعوه بالحضور بدل حضور الجلسات المقررة.

(المادة السادسة)

- مجلس الإدارة هو السلطة العليا المختصة بتصريف شئون الجهاز ولد أن يتدخل من القرارات ما يراه لازما لتحقيق أهدافه، ويتشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القرار وله على الأخص ما يلي:
١. الموافقة على السياسات والمخططات الإستراتيجية لإدارة الأنشاء المختلفة والمختلفات وكذلك الموافقة على الإطار الاستراتيجي والخطط القوية لإدارة المخلفات.
 ٢. اعتماد خلط وبرامح عمل الجهاز.
 ٣. اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز وإقرار اللوائح المالية والفنية والإدارية وغيرها من اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم العمل فيه.
 ٤. الاستعانة بالخبراء والمتخصصين وتحديد أسلوب المعاملة لهم.
 ٥. قبول المنتج والهبات والتبرعات التي تقدم للجهاز بما لا يتعارض مع أهداف ولوائح العمل.
 ٦. الموافقة على مقترن مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم عمليات إدارة المخلفات.
 ٧. الموافقة على الدراسات والمشروقات الأولية والتعريفية والدراسات الازمة لتطوير منظومة إدارة المخلفات.
 ٨. الموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد ومتابعة وتقدير ممارسات إدارة المخلفات.
 ٩. اعتماد الموازنة التقديمية والحساب الختامي السنوي والمركز المالي وأقوانه المالية للجهاز.
 ١٠. مما يحال إليه من الوزير المختص.





(المادة السابعة)

يتحمّل مجلس الإدارة بمدة ممدة من الرئيس التنفيذي بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة مدة على الأقل كل شهر، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، ولا يكون اجتماعه صحيحًا إلا بحضور الرئيس أو نائبه وأغلبية أعضائه، وتتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

(المادة الثامنة)

يكون لمجلس إدارة الجهاز أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها قرار من الرئيس التنفيذي للجهاز.

وتولى رئاسة الأمانة الفنية أحد الماملين من مستوى العالية بالجهاز بختاره الرئيس التنفيذي للجهاز، ويحضر رئيس الأمانة الفنية اجتماعات مجلس الإدارة ولا يكون له صوت محدود في المداولات.

(المادة التاسعة)

يكون للجهاز رئيس تنفيذي يصدر تعينيه قرار من رئيس مجلس الوزراء بترشيح من الوزير المختص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة ويحدد القرار معاملته المالية ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن سير أعمال الجهاز فيما وإدارياً ومالياً وبشخصي بالأعلى :-

١. إدارة الجهاز وتصريف أموره والإشراف العام على سير العمل به ومتابعة تنفيذ لوائح وقرارات الجهاز.
٢. دعوة مجلس الإدارة للانعقاد بعد موافقة رئيس المجلس.
٣. إعداد وعرض الموضوعات على مجلس الإدارة.
٤. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
٥. إعداد وعرض الموازنة التخطيطية السنوية والمركز المالي وأقواليم المالية للجهاز على مجلس الإدارة.
٦. عرض تقارير دورية رباع سنوية على مجلس الإدارة عن نشاط الجهاز وسير العمل به وبيان إنجازه وفقاً للخطة والبرامج الموضوعة وتحديث معوقات الأداء والحلول المقترنة لتidiتها.

٧. مباشرة الاختصاصات التي تحددها اللوائح الداخلية للجهاز.
٨. القيام بما يكلفه به مجلس إدارة الجهاز من أعمال أو مهام.
٩. يكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز، وقرارات مجلس إدارته.
١٠. تمثيل الجهاز في علاقه بالغير وأمام القضاء.
١١. تطوير نظم العمل بالجهاز وفروعه ومكاتبته ودعيمه قياعاته وإصدار القرارات الازمة لذلك
- ولرئيس التنفيذي للجهاز أن يفوض مديرأً أو أكثر بالجهاز فى مباشرة بعض اختصاصات .

(المادة العاشرة)

يكون للجهاز هيكل تنظيمي يتكون من تقسيمات تنظيمية يتم تحديدها ووضعها وفقاً لأنشطته وبيعاً لمتطلبات العمل بالجهاز .
ويصدر هيكل التنظيمي للجهاز بعد موافقة مجلس الإدارة واعتماد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بقرار من الوزير المختص .

(المادة العاشرة عشر)

تكون موارد الجهاز من :

١. المبالغ التي تخصص له في الموازنة العامة للدولة .
٢. المنتج والهبات والتبرعات والإعانات التي يتقبلها مجلس الإدارة وفقاً للقوانين واللوائح .
٣. المصروف الإدارية عن المعاوقات التي يصدرها الجهاز والاستشارات الفنية والوصيات المؤداة للتغيير طبقاً لقانون البيئة والاحتكام التقييدية وتعديلاتها .
٤. عوائد استثمار أموال الجهاز .
٥. أية موارد مالية أخرى بما لا يتعارض مع أحكام القوانين المصرية .

(المادة الثانية عشر)

تكون للجهاز موازنة خاصة تعدل على نصف موازنـة الـمـيـسـاتـ العـامـةـ الخـدمـيـةـ تـشـمـلـ إـرـادـاتـهـ وـاسـتـخدـاماـتـهـ ، وـيـدـاـ السـنـةـ المـالـيـةـ لـهـ بـيـدـاـيـةـ السـنـةـ المـالـيـةـ الـدـوـلـةـ وـتـنـهـيـ بـنـهاـيـتهاـ .



جمهورية مصر العربية
الرئيس الوزير

(المادة الثالثة عشر)

أموال الجهاز أموال عامة ، وللجهاز في سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإداري .

(المادة الرابعة عشر)

يلغى قطاع الإدارة المتكاملة للمخلفات والمواد والنفايات الخطرة بوزارة البيئة ، وينقل العاملون به من شاغلي وظائف الإدارة العليا والوظائف الإشرافية والتكرارية إلى الوظائف والدرجات المالية المعادلة لدرجاتهم وبذات أوضاعهم الوظيفية والمالية وأقدمياتهم إلى جهاز تنظيم إدارة المخلفات .

(المادة الخامسة عشر)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

رئيس مجلس الوزراء

(مهندس/شريف إسماعيل)

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٠ صفر سنة ١٤٣٧ هـ

الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١٥ م

صورة مرسلة إلى السيد / وزير البيئة

أمين عام مجلس الوزراء

(لواء أ.م / عمرو عبد المنعم)